# الفصل الحادي عشر

# القَرْنُ الصِّيْني

هل يستطيع الأمريكيون وبقية العالم أن يروا ما يحدث في الصين؟ يبدو، في الظاهر، أنهم يفعلون. فالصحافة العالمية تغطي اليوم تطور الصين برغبة عارمة لتوثيق نهضتها وإدراك مشـدوه لنَزْعتها الاسـتهلاكية غير الخجولة. وتتحدث تقارير الصحف اليومية عن تيار الأعاجيب الصينية. وتتبع الصحف المالية أموال العالـم إلى أبواب الصـين، فقد بدأت المجلات التجاريـة مثل Automotive News و Modern Plastics تأخذ شكل الرسائل الإخبارية الصينية. ويبدو، أحيانـاً، أن كل مـا يمكن أن يحدث، يحدث في الصين. فخلال شـهر واحد في خريف 2004، نظمت الصين أول سـباق سيارات أُوروبي الشكل Formula 1 على مسـار جديد بكلفة 320 مليون دولار. واستضافت مباراة الرابطة الوطنية لكرة السلة NBA مع نجمها العالمي الجديد لكرة السلة ياو منج Yao Ming، وحضَّـرت لأول مصارعة ثيران إسبانية في ملعب مدرج حُوّل إلى حلبة لمصارعة الثيران، وكان ذلك في شـنغهاي لجماهير متحمسـة. وتأتي كذلـك أخبار هوترز Hooters، وهي سلسـلة المطاعم والمشارب التي ستحمل الحلم الأمريكي الجامح إلى العشاء الصيني في ثمانية مواضع؛ أن يضيف ستار بوكس Star bucks مئات المواقـع الجديدة في أرض الشـاي؛ وأن معرضاً لمنتجـات البالغين جذب أربعة آلاف من العاملين في صناعة الأدوات الجنسية المساعدة، إضافة إلى الجماهير المحتشـدة. وثمّة إعلانات يومية عـن الطرق الجديدة التي تمكن المسـتثمرين الصغـار والكبـار في العالم من الشـروع في العمل في الصـين باتصال هاتفي بسيط مع سمسار في البورصة. وهناك قصة قرصنة هي أن مذكرات بِل كلِنتون Bill Clinton الصادرة سـنة 2004م ومذكرات هيـلاري Hillary الصادرة

سـنة 2003م قد سرقت وأعيدت كتابتها* بمزاج صيني ؛ وجاء فيها أن الصين تستهلك نصف لحم الخنزير الذي يستهلكه العالم؛ وأن فِدِكس FedEx ستخدم الآن كثيراً من المدن الصينية مباشرة؛ وهكذا.

غيـر أن لَسْـعَة الخبر تعكس صورةً مُخادِعَةً للصـين بقدر ما تعكس صورةً حقيقيـة لهـا. فإذا أردت أن ترى كيف تتغير الصين حقـاً، وأن تَرد بحكمة على أسلوب الصين في تغيير العالم، فلا بد لك من أن ترى ما وراء القصص المذهلة. قد يبدو هذا بسيطاً، غير أن قوى عاتية تحاربه. فالقصص الجديدة التي تخرج من الصين شـديدة النَّقص. فالأخبار فـي أوقات التغيير الخطير لا بد أن تغفل معظـم التفاصيـل. والأخبارفي الصين تخضع لرقابة صارمـة، وهذه الفجوات لا يمكـن تجنُّبها. والعالم عنده ما يشـغله أيضاً من حروب، وسياسـات محلية، إلى جانب نزاعـات تافهة. فالمجموعة الديموغرافية المؤلفة من سـكان تتراوح أعمارهـم بين الثامنة عشـرة والرابعة والثلاثين من العمـر، والتي ينبغي لها أن تكون أكثر تركيزاً من غيرها على القرن الصيني القادم هي أيضاً مجموعة أكثر خضوعاً لإغراء التسـلية والأخبار الخفيفة التي تركز على تحركات الشخصيات المشـهورة، وجماعة مَهْووسـي تلفزيون الحقائق. وكم سـتكون صدمتك إن أنت اكتشـفت أن شـريكك في الغرفة في عالم الحقيقة يناضل لتحسـين مستقبله بدراسة اللغة الصينية، أو ربما يغري نزيل الغرفة المجاورة بمشاركته في قرصنة صناعية مربحة. (وكم سيكون الأمر مبتذلاً أن تجد نظراءهم الصينيين يدرسون

* لقد تَجَشَّمَ الكاتب ألكس بيلز Alex Beels عناء ترجمة النسخة الصينية التي نُشِرَت من مذكرات بِل كلنتون حياتي إلى الإنجليزية ثانية ونَشـرها فـي مجلة هارپر Harper Magazine. وفيها عجائب القول الذي قُوِّله الرئيس كلنتون ولم يَقُلْه في مذكِّراته.

وكذلك سُـرِقَت النشرةُ العربية لمذكرات بِل كلنتون، وأضاف القراصنة الذين سرقوها إلى المؤلف قولاً لم يَقُلْه. وكانت شركة الحوار الثقافي قد حصلت على حقوق النشرة العربية من المؤلف، غير أن القراصنة لم يأبهوا بالحقوق فسرقوا الكتاب ونشروا مافيه حسب مزاجهم – الناشر.

اللغة الإنجليزية أو ينكبون على براءات اختراع الأدوية الأمريكية). ولعل ما يزيد في الإزعاج هو سبل تجَنُّب الجمهور في بلدان نامية، أسئلة صعبة عن الاستعداد لمواجهة ما لا بد من مواجهته من تغييرات تحركها الصين فتهز بها الأرض.

## أين ذهبت تلك المصانع كلّها؟

ليس ثمَّة سؤال أكبر من السؤال عن مصير العمل، فلو بدا في الآونة الأخيرة أن الأخبار المحلية تقدم بانتظام نَعي مصانع مجاورة مع فرص العمل التي حَقَّقَتها لأبناء الطبقة الوسطى، وتعطي انطباعاً بأن هناك نزوحاً صناعياً، ربما يعكس ذلك الشعور الاتجاهات الاقتصادية على نحوٍ أفضل مما تعكسه أي إحصاءات حكومية معلنة ترصد ضياع فرص العمل.

وبالرغم من انتشار القلق بشأن انتقال فرص العمل إلى بلدان تنخفض أجور عمالها، فلا تزال حكومة الولايات المتحدة لا تحتفظ بأي إحصاء رسمي يرصد فرص العمل المهاجرة، إلا تلك التي تتطوع بتقديمها الشركات التي تقوم بتغيير ما. (لمعظم الشركات مثبطات تُبعدها عن تقديم بيانات عن قراراتها، في ضوء رد فعل لاذع لمثل هذه التحولات). وقد تكون الأرقام هي الأفضل إفادة في تحديد مقدار الاتجاه، أو فضح زيف فيه. فتحسين الإنتاج، في ضوء ما هو معروف، وما نوقش هنا من قبل، هو المسؤول عن عدد كبير من فرص العمل الصناعي التي هجَرَت الولايات المتحدة وأصقاع أُخرى من العالم، ضمن الاتجاه المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنافس الذي يشكله انخفاض أجور التصنيع في الصين.

وتقدم الصحافة اليومية أدلّة منتظمة على أن كثيراً من فرص العمل تصّدر إلى خطوط تجميع أخرى في أماكن بعيدة. وأن إضافة هذه التقارير، تقريراً بعد تقرير، وخبراً بعد خبر، تؤكد على أن تحول فرص العمل يجري كثيراً وفي بلدان كثيرة. وقد أحصت لجنة الاقتصاد الصيني – الأمريكي ومراجعة الأمن هذا الأمر في محاولة تكررها بين وقت وآخر لتغطية الفجوة الإحصائية. ويعد

إحصاء جـرى مؤخراً يغطي الفترة القصيرة ما بين كانـون الثاني/يناير وآذار/ مارس 2004 يعد بعيداً عن الشمول غير أنه يوحي بشيء ما.

لم تركز الدراسة على الولايات المتحدة فحسب وإنما شملت أُوروبا، وأمريكا اللاتينية، وبلدان آسيوية أخرى. في الأشهر الثلاثة التي غطتها الدراسة. فأعلنت 58 شـركة أمريكية، و55 شركة أوروبية، و33 شركة من بلدان آسيوية أخرى عن خطـط لنقل فـرص العمل إلى الصين. كانت الأرقام أعلـى مما كانت عليه قبل ثلاث سنوات. ففي فترة مماثلة من سنة 2001م أعلنت 25 شركة أمريكية فقط عن التحول إلى الصين. وثمَّة تغيير آخر، وهو أن كثيراً من الشركات التي هجرت العمل في الولايات المتحدة وتحوَّلت إلى الصين سـنة 2004م نَقَلَت فرص عمل إلى بلدان أخرى منخفضة الأُجور في آنٍ معاً.

ولو أننا أجرينا تقديراً اسـتقرائياً لعدد فرص العمل التي فقدت في السنة كلِّها مقارنة مع الشـهور الثلاثة الأولى، تَبَيَّن لنا أن أربعمئة ألف فرصة عمل قد هجـرت مواقع العمل الأمريكية إلى بلدان أخرى على مدار السـنة، وهو ضعف عـدد فرص العمل التي هاجرت قبل ثلاث سـنين. غير أن الأرقام التي جمعتها الوكالات الحكومية الأمريكية، وهي شـاملة شمولاً غير سوي في جمع المعطيات الاقتصادية، مثل أي حكومة في العالم، تقلل في تقدير فرص العمل التي تهاجر إلـى ما وراء البحار. فالمكتب الأمريكي لإحصـاء العمل، مثلاً، ألقى الضوء على أقل من خُمس فرص العمل التي هاجرت.

وبالرغـم مـن أن ربع فرص العمـل التي هاجرت سـنة 2004م ذهبت إلى الصـين، فإن دور الصين في الهجرة لايتناسـب مع أعدادها، فإن الضغط الذي تمارسـه الصين على البلدان الأخرى ذات الأجور المنخفضة لخفض نسبة القوى العاملة يجعل هذه الدول أكثر إغراء للمسـتثمرين الأمريكيين الذين يبحثون عن مَواطِن أجور القوى العاملة المخفضة. وذلك هو حال وحدات التجميع في المكسيك التـي يُجبر العمال فيها على قبول تنازلات في الأجور تحت وطأة التهديد بفقدان

عملهم وذهابها إلى عمال أقل أجراً في الصين. وتعد شـــركة دلفي Delphi التي تصنع قطع السيارات من أكبر الشركات التي توظف قوى عاملة في القطاع الخاص في المكســـيك، فكانت توظِّف 70.000 عاملاً سنة 2003م، وكانت الشركة توظِّف في تلك الســـنة 5.000 عامل في الصين، وقد بَيَّنَت دلفي أن هذا العدد سيرتفع. كما أوضحت الشركة أنها تتوقع أن تفعّل المكسيك حوافزها، ومن ضمنها تخفيض الضريبية، إن رغبت دلفي في أن تبقى ملتزمة التزاماً تاماً بالمكسيك.

ويَنْجَلـــي دور الصين في التحول في خليط فـــرص العمل التي تصدَّر اليوم. فقـــد تركزت فرص العمـــل الأمريكية التي ذهبت إلى الصين ســـنة 2001م في صناعـــات متنوّعة، نحو الإلكترونيات والألعـــاب التي تنجذب الدول ذات الأجور المنخفضة إليها دائماً. وكانت التحولات مقســـمة بالتســـاوي ســـنة 2004م بين تقاطعات أكبر من صناعات تعكس بوضوح المشهد الصناعي الأمريكي. فوجدت الدراسة أن الشركات الأكثر نشاطاً في نقل فرص عملها إلى الصين سنة 2004م كانت شـــركات كبيرة، مساهمة، وذات أرباح عالية، ومســـتقرة تماماً. وإن ثلاثة أرباع مواقع العمل التي تُهَجِّرُ فرص العمل إلى الخارج كانت فروعاً من شـــركات أمريكية متعددة الجنسيات.

وربما كان أعضاء نقابات العمال هم أكثر تحسُّســـاً لبريق الصين. ولا يقف الأمـــر عند حدود تعـــرض الصناعات الموحدة في النقابـــات لخطر إلغاء مواقع أعمالهم من قبل أصحاب العمل الذين يجدون دكاكين رخيصة جداً، وغير نقابية في الصين، فحســـب، وإنما قد يكـــون لتحول الدكاكين غير الموحـــدة نقابياً في صناعة ما يمكن أن تتســـبب في تأثير عربة الموسيقا بين الشركات غير الموحدة نقابياً في الصناعة نفسها التي تهجر فرص عملها إلى الخارج أيضاً.

إن التأثيـــر على الاقتصاد الأمريكي بعيد النجعة. فســـلب قوة العمل المنظم يضعـــف أيضاً الدائرة الانتخابية الأقْدَر على التنظيم لحماية مصالح العمال في حُجُرات الحكومة وفي غُرَف اجتماع مجالس الإدارة. ويمكن للشـــركات الكبيرة،

في غياب ذلك الصـــوت، أن تَطرُدَ مَنْ عندها من الموظفين. وعندما أدلى ويليام بورجا William Burga رئيس شركة أُهايو ألف سي آي أُو Ohio AFL-CIO بشـــهادته أمام الكونغرس في أيلول/ســـبتمبر 2004 عن أثر الصين على الصناعة، فقال إنه وقف أمام اللجنة قبل سنتين، ويمكنه أن يتحدث باسم مئة ألف عضو نقابي، غيـــر أن الانكمـــاش الناتج في الصناعة بَتَر عدد العاملين فـــي الولاية فأنقَصَهُم من 850.000 عضو إلى 750.000.

وإن مـــا يزعـــج أكثر، من السلســـلة المتلاحقة من الأخبار عـــن فرص العمل المُهاجرة، هو ما قد يحمله المستقبل للأمريكيين وسواهم من أبناء الدول الأخرى. فما فرص استطاعة قوى العمل في بلد ما أن تُرَسِّخ نفسَها بينما نجد الشركات، بِنُزوحها إلى الصين وســـواها من بلدان منخفضة الأجور، تبتر قدرة العمال على فرض أنفســـهم على برنامـــج العمل الوطني؟ أو عندما تقـــاد المصانع الأمريكية، والأُوروبية، واليابانية بأشـــباح البرامج التي تُديـــر الآلات بمهارات لاتطالها اليد البشـــرية؟ وإذ تنتج المصانع أكثر، تُجْتَزُّ جداول رواتـــب عُمّاله إلى العظم، فماذا يحل بالطبقة الوسطى التي رفعت اقتصاد العالم المتقدم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؟ فهل سيقضى على العالم المتقدم بموجة هابطة تدَمِّر جميع قواربه؟

وتقول دِبورا وينس ســـميث Deborah Wince-Smith رئيســـة مجلس المنافسة، وهو ائتلاف مُكَوَّن من شـــركات أمريكية، وجماعات عمل، ومؤسسات تعليميـــة: «إن الطريقـــة الوحيدة للحفاظ على أمننا ورفاهنـــا تَكْمن في الابتكار المســـتمر». وترى وينس ســـميث أن قدرة الاقتصاد على الابتكار هي مفتاح رفع قدرة الإنتاج، وهي العامل الأهم في قدرة التنافس والنمو الاقتصادي.

ويقول مايكل كُكْس Michael Cox ويعمل في احتياطي دالاس الفيدرالي Dallas Federal Reserve، «إن مشـــكلة الولايات المتحدة الأساسية هي قلة عدد المقاولين العالميين فيها. ويبَيِّن أن البلد يســـتطيع أن يَتحَمّل تصدير مزيد من

فــرص العمل في الصناعة والخدمات، شــريطة أن يتَمَتَّــع الأمريكيون بالمهارات والإبداع، ليقدموا إلى العالم منتجات وخدمات جديدة. ويقول: «ليس ثَمَّة ما يمنع من أن يكون رُبعُ الأمريكيين يعمل في بيوتهم بما يعادل عمل خمسة وتسعين شخصاً في مكان آخر من العالم. إننا إن فعلنا ذلك فإننا نوظِّف كامل قوانا العاملة».

وثمَّة لقطــة مُهِمّة. إن الابتكار لايكون ابتكاراً أمثــل عندما يعمل المَهَرَة في مجموعــات صغيرة، أو في عزلة جغرافية، وإنمــا عندما يتمتعون ببيئة تعطيهم معرفة عميقة بصناعتهــم. فَمُصممو الرقاقات (الجــذاذات) الذين أُبعدوا عن خطــوط التجميع لا يحصلــون على معلومات راجعة مــن المحترفين في المصنع تســاعدهم على جعل تصميماتهم أكْمَل. وإن شــركات البرامج التي تعمل بعيدة عن ممــرات التكنولوجية العالمية لاتســتفيد من تقاطعات العمــال الذين يأتون ويذهبون بين الشــركات، أو من آراء متبادلة بين زمــلاء صناعيين أثناء تناولهم وجبة الغذاء.

وإذا كان لأمريــكا أن تُبقي اقتصادها الأكثر إبداعاً في العالم، فلابد لها أن من أن تكون الاقتصاد الأكثر كمالا أيضاً.

ولعــل من أكثر أســلحة الصــين الاقتصادية قــوة هو قدرتهــا على جذب تجمعات صناعية كاملة، وكســب الكتلة الحرجة من الشــركات التي تحفّز حمى الإبداع التي تؤدي إلى تجديد ســريع. وربما تمضــي الاتصالات البعيدة العالمية والارتباطات الهوائية العادية بعيداً في اختصار المسافات لجيش كُكْس الأمريكي مــن مقاولين عالميين، غير أنَّ الأمريكيين الذيــن يرصدون الفرص في الأراضي البعيدة سيضطرون إلى قضاء كثير من الوقت في إعادة تشكيل شبكة العلاقات التي فُقِدَت بينما كانت التجمعات الصناعية الأمريكية تحرم البلاد من ســكانها، وتغادر، أو كليهما معاً.

## كلام رخيص

إن التَوَجُّه العالمي يفرض على الأمريكيين اتخاذ بعض الخطوات الأساسية. فقد خلص إحصاء أُجْرِيَ مُؤَخَّراً لعدد طلاب اللغة الصينية في المدارس الثانوية الأمريكية فخلص إلى عدد لا يتجاوز خمسين ألفاً، بينما يكاد عدد الذين يتعلمون الإنجليزية كلغة ثانية في الصين يساوي عدد الذين ينطقون الإنجليزية كلغة أم في الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانية العظمى مجتمعين. غير أنَّ تعليم الإنجليزية ما زال أمامه شوط كبير على الصين أن تقطعه. إذ يجد المتحدثون بالإنجليزية من أبنائها أن الإنجليزية المَحْكيَّة يَسْتَعْصي فَهْمُها على كثير من مدرسي الإنجليزية الصينيين. ولكن الصين قامت بانطلاقة، وتستمد الصين قوتها اليوم من قراءة الإنجليزية، وليس التحدث بها. وقد يتغير ذلك، كما حدث في أوروبا، إذ تشُقّ وسائل تعلم الإنجليزية طريقَها إلى بيوت الناس، حيث التجارة متعددة الجنسيات، التي تنتشر فيها صفوف تعليم الإنجليزية، تقدم الحوافز للعمال لتحسين مهاراتهم.

وقد يكون وجود عدد قليل من غير الصينيين الذين يتعلمون الصينية مقياساً لبطء المدارس في استيعاب التغيير. وليس ثمّة شك في أن الولايات المتحدة لم تكن لتجد صعوبة كبيرة في جذب مدرسين للغة الصينية من الذين يتكلمونها كلغة أُم إن تَوَفَّرَت الإرادة القومية لذلك. وقد يقول قائل: إن من الأفضل تخصيص الطلاب بتعلم مواد أخرى بينما الأطفال في الصين يخصصون وقتاً لتعلم الإنجليزية التي يُنطَقُ بها في أماكن العمل في كل مكان. ويعد اندفاع الصين في تعليم الإنجليزية نعمة لكثيرين في بقية العالم، الذي يرغبون بتأسيس عمل تجاري هناك. فالقدرة على النّطق بالإنجليزية هو صنو البنية التحتية الجيدة. أما في الصين، فيقدم الناطقون بالإنجليزية مفتاح التقدم العلمي والتكنولوجي. وإن لهذا الأمر وجهين. فعند الشركات الأجنبية مختبرات أبحاث وتنمية R&D صينية تستطيع أن تستفيد فائدة أفضل من مواهبها إذا استغنَت عن الحاجة إلى ترجمة.

ولا بـد للمرء أن يتسـاءل عن المديرين العالميين الأفضـل، من هم؟ هل هم أولئـك الذين يجيدون الإنجليزيـة كلغة أُم في الصين، ويعتمـدون في الترجمة وتوجيـه العمال على مديريـن يتقنون اللغتين، أم مديرون صينيون يسـتطيعون التعامـل مع عُمّالهم مباشـرة بلغتهم الأُولى، ويسـتطيعون التفاهم مع نظرائهم الدوليـين بالإنجليزية؟ وليس ثمَّة شـك في أن وجود عشـرات أو مئات الملايين من المتحدثين بالإنجليزية في الصين يوسـع أنواع العمل التي تستطيع الشركات الصينية القيام بها أيضاً. وسـتصبح الهند مركزاً للبرامج والخدمات لشـركات عالميـة بفضل قوة عمالها الذيـن يجيدون الإنجليزية. وتسـتعد الصين لخطوة مماثلة حتى صارت الشركات الهندية تخشى منافستها.

## هل نستطيع البقاءَ في اللعبة؟

إن القـدرة على المُنافسـة تَتَطَلَّب قوّة عمل عاليـة التعليم. ولا يعد الحال في أمريكا، بهذا المقياس، مبشـراً، وبخاصة عندما ينظر المرء إلى المدارس الابتدائية والثانوية. فالكَثْرَة العُظمى من الطلاب الأمريكيين لايتعلمون المهارات التي يحتاجون إليها كي يُبدِعوا كما يجب للتَفَتح في مستقبل تحَدِّد الصينُ شكلَه وجَوْهَرَه.

أجرت إيْ سـي تي ACT – وهي منظمة مسـتقلة تشـرف على اختبارات تقديرات أكاديمية لملايين طلاب المدارس الأمريكيين كل سنة – تقييماً للمدارس الأمريكيـة عامةً. فكان من بـين مليون ومئتي ألف طالـب متخرج من المدارس الثانوية، سنة 2004م، الذين خضعوا لامتحان دخول الجامعات، أن حصل واحد من كل خمسـة طلاب على درجات تُبَيّن اسـتعدادهم لدراسة اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم في المسـتوى الجامعي. وتوقّعَ التقييم أن يحصل ربع هؤلاء علـى درجة C (أي 70 من مئة) أو أعلى في أول مقرر جامعي في علم الأحياء. وكان العدد أفضل قليلاً في الرياضيات، لكن لا يدعو إلى التفاؤل، وتوقّع التقييم أن يحقّق الخمسون فقط من خريجي المدارس الثانوية على درجة سي C في أول مقرر لمادة الجبر في الجامعة.

فالحقيقة الجلية هي أن كثيراً من المدارس العامة الأمريكية لاجدوى منها،برغم عقود من الجهود الحثيثة لتحسينها. ولا يَكَلّ الأمريكيون ولا يَمَلّون من وضع خطط لتطوير حال مدارسهم، ويركزون على المناهج المفتوحة من جهة، وعلى درجات الامتحان من جهة أُخرى، وعلى احترام الذات من جهة ثالثة. إن جميع ما تقدم جدير بأن يعد أفكاراً جيدة، غير أنها لاتكون فعّالة بمفردها. فالسياسات المحلية، والإيديولوجية، والثقافة الدينية، وسياسات المصالح الخاصة ربما تستطيع أن تُصلِح الحال. وإن حرية الأمريكيين في التبذير في الاستهلاك غير المنتج على حساب التعليم لايترك للمدارس من التمويل إلا القليل. (يعارض أصحاب الأملاك، في بقاع كثيرة من البلاد، جهود رفع ضريبة الأملاك لتحسين المدارس العامة. فمنطقة الخليج في كاليفورنية، وهي أرض أصحاب الملايين من التكنولوجيين والعاملين في شؤون المعرفة، لاتستطيع تحمل نفقات الصيانة الدورية لمدارسها، وقد اضطرت لأن تطلب من المعلمين تَحَمُّل تخفيض رواتبهم). يزيد الطين بِلَّة، أن إغراءات الرواتب المرتفعة لقوة العمل الخاصة للذين يَتَمَتَّعون بمهارات متواضعة في العلوم والرياضيات، أو أولئك الذين يملكون إبداعاً قابلاً للتسويق ويمكن أن يكونوا معلمين، فإنهم يودعون موهبتهم الأساسية خارج غرف الدرس. ويندُر أن يكون أساتذة العلوم والرياضيات من حملة الشهادات الجامعية في العلوم أو الرياضيات.

لا يمكن للمرء إلا أن يحيط به اليأس من نظام التعليم، مالم يَتِمّ تغيير جذري في الإرادة العامة، تغييراً يجعل المدارس أولوية وطنية عليا لشعب راسخ المعرفة بأن كل درس لم يُدرَس، كما ينبغي، يعادل فرصة عمل ضائعة.

فإذا كانت المدارس الابتدائية والثانوية قاصِرَة، أليس التعليم العالي الأمريكي مُتَفَوِّقاً على أي تعليم عالٍ في أي بلد آخر؟ أجَل – مازال كذلك حتى اليوم. غير أن قوى الجامعات الأمريكية المقارنة في تخريج المهرة المتفوقين آخذة في الأُفول. لقد غُطي التحدي الذي يواجه البرامج الهندسية الأمريكية لإنتاج مهندسين.

غيـــر أن الخطر الذي لايقـــل أهمية هو تراجع قدرة الجامعـــات الأمريكية على جذب النخبة من الطلاب الأجانب الألمعيين. وقد يكون جزء من المشـــكلة قصير الأمد، فربما لم يُمنح الطلاب الأجانب تأشيرة دخول لأسباب الحَذَر الأمني بعد 11/ 9، وســـوف تَخِفُّ وطـــأة هذا الحذَر بعد أن طـــورت الولايات المتحدة نظام تدقيـــق أســـرع. غير أن بلاداً أُخرى قد أفلحت فـــي الوقت القصير بعد 11/ 9 في جذب أفضل طلاب العالم، وصارت الولايات المتحدة مجرد واحدة من بلدان كثيرة يختار الألمعيون بينها.

## ليس الجهلُ نِعْمَة

لابدَّ أن يســـتعد مواطنو الدول المتقدمة لاقتصـــاد المعرفة مع اختفاء فرص العمل الصناعي القديمة، وهو مكان عالمي يفضل الثقافة على العضلات المفتولة. فالطلاب الذيـــن يبحثون عن مهنة، والعمال الذين يبحثـــون عن أعمال جديدة، يوجَّهُون غالباً إلى متابعة عمل في مكان عمل فكري في مرحلة ما بعد الصناعة. وبالرغـــم من ذلك، فإن عمل العامل في مجال المعرفة يُســـاء فَهْمُه. كانت برامج كومبيوتر وادي الســـيليكون تعد صورة مصغـــرة عن العاملين في مجال المعرفة، ومـــا زال هناك كثيرون يرون أعمالهم تُنقل بســـهولة إلـــى مبرمجين منخفضي الأجـــر وراء البحار. فالأقل حصانة هم المبرمجون مرتفعو الأجور الذين يقومون بالبرمجة التقليدية على قطع من مشاريع الآخرين.

يجب أن يتمتع العاملون في مجال المعرفة، حسب الرأي السائد اليوم، بأكثر من مهارات مبنية على قواعد كي يؤدوا مهمات معقدة وســـرّية تُنقل بسهولة إلى شـــخص آخر يتقن القواعد ذاتها. لذلك، وبرغم ســـنوات الدراســـة المكلفة في المجـــال الذي كان يعد بعمل هانـــئ مدى الحياة، فإن كثيراً من المبرمجين يجدون أنفســـهم الآن بـــلا حول ولا قوة أمام المنافســـة الخارجيـــة. بالمقابل، فإن زملاء لهم يســـتحضرون تطبيقات جديدة في البرامج، واستخدامات جديدة لجذاذات الكومبيوتر، وأساليب جديدة لصناعتها، يزداد دخلهم.

وثمّة سوء فهم آخر لاقتصاد المعرفة هو أنه ينطبق انطباقاً رئيساً على اتصالات وصناعات عالية التكنولوجية. فالدول تستطيع منافسة الصين في أجورها المنخفضة والمهارات العالية فقط إذا كان مواطنوها مستعدون لأن يجعلوا من أي عمل عملاً عالي التكنولوجية. وتقول دِبورا وينس سميث Debo-rah Wince-Smith: «ليس ثمّة صناعات منخفضة التكنولوجية، وإنما هناك شركات منخفضة التكنولوجية».

فالمزارع يعد عاملاً في مجال المعرفة في الاقتصاد الأمريكي الحديث. وإذا زرتَ مزارع ذرة وفول الصويا في بكين، إلينوي، فإنك سرعان ما تلحظ المكونات الثقافية لعمله. قد يبدأ النهار بزيارة الكومبيوتر، حيث يَتَفَقّد ويحلِّل أسعار محصول اليوم في غرفة تجارة شيكاغو، ويستعمل نماذج النكوص الأخيرة ليكيف مبيعاته التي ستسلم في المستقبل وخياراته في سوق السّلع، ثم يضغط مفتاحاً ليرسل طلبه إلى حساب سمساره أون لاين [الموصول على الخط]. وربما يتفقد حال الطقس اليوم من الأقمار الصناعيّة. ثمَّ تراه في الحقل، يدير آلة زراعية رائعة، هي آلة جون دير 9650 إس تي إس John Deere 9650STS المركبة ذات التحميل السريع، التي ربما كانت الآلة الزراعية الأكثر إنتاجاً والتي تحمل نظام قيادة آلي، وجي بي إس GPS Global Positioning System (نظام فضائي لتحديد موقع ما على الأرض)، ويتحكم الكومبيوتر بالحصاد المراقب. لقد صممت شركة دير Deere الآلة لتكون على أُوتوماتيكية عالية تجعل المزارع لايشعر بالتعب بعد يوم كامل من العمل في الحقل، فتتركه نشيطاً يستطيع التَسَوّق وشراء بذور مُهَجَّنَة ليزرعها في الموسم القادم، ويختار من بين أنواعٍ كثيرة من المحاصيل المُهَنْدَسَة جينياً genetical في المُختبرات العِلمية الزراعية الحكومية العامة والخاصة. ويستطيع زارِعو الذرة والفاصولياء اليوم تقديم منتجات في سوق الصين بكلفة أقل من كلفة مزارعي الصين أنفسهم، وَهُم العُمال الأقل أجراً على كوكب الأرض.

ولــو أن صانعــي المعدات الزراعيــة الأمريكية وجدوا طُرقــاً لقطف الثمار أُوتوماتيكيّة، لَجَعَلَ تفاحُ واشــنطن وبرتقالُ فلوريــدا زارعي الفواكهَ في الصين يجرون لتحصيل أموالهم. (برغم أن ذلك سيُسَبِّب مزيداً من البطالة في أوساط العمال المهاجرين من أمريكا اللاتينية الذين يعملون في قطف التفاح والبرتقال). وكانت المختبرات الأمريكية رائدةً في إدخال المواد الصيدلانية في الغذاء وهندسة محاصيــلَ تُقاوِم الأمراضَ وفواكه وخضار بنكهــات وهيئة جديدة لا تُقاوم، وإن الصينيين الذين يُحِبّون الطعام سيتوقون إلى استيراده.

وعندمــا تتحول المصانع الأمريكية مــن كل نوعٍ إلى مصانع ذوات تكنولوجية عالية، فلا بد من أن يتَمَتَّع العمال الذين يديرونها بِمَهارة كافية لتشــغيل الآلات المُعَقَّــدَة وصيانتها، والتعامل مع قواعد بيانات المخزون والإنتاج، وأن يكونوا على دراية أساسية لازمة للتكيف مع التكنولوجية الجديدة التي تدخل مصانعهم. وقد أصبحــت أعمال الخدمات التي لم تكن تتطلب إلا القليل من العِلْم، تتطلب اليوم مهارات عالية، وبِخاصَّة تلك الأعمال التي تُوَفِّرُ أجراً أفضل من الحد الأدنى.

إن تحويلَ كلِّ عاملٍ إلى عاملٍ متقدمٍ في المعرفة حلمٌ يَستَحيلُ تَحْقيقُه. أما تأسيس نظامِ تعليمٍ أمريكي يُنتج عمالاً أكثر معرفةً فليس بِحُلم، وإنما هو إرادة وَطَنيّة.

غيــر أن هذه الإرادة الوطنية غير متوفرة اليــوم. ولابد من حدوث أزمة لتحقيق هذا الإجماع. فعندما تعرضت أمريكا إلى خطر فيما مَضى من أيام، دَعَــمَ الأمريكيون تغييراً واســعاً في التعليم، وبِخاصــة عندما أيقظ الاتحادُ الســوفيتيُّ الولاياتِ المتحدة بإطلاق قمر سبتنك Spotnik الصناعي سنة 1957م. وإنه ليُثيرُ السُّــخرية أن لايُهَدِّد الشــيوعيون العســكريون مســتوى المعيشــة الأمريكية، بل الذي يُهَدِّد هو مُنافس رأســمالي – شــيوعي، يكون منافساً اقتصادياً مُرْعِباً أكثر.

فمـــا مدى قُربُ الولايات المتحدة من أزمة تَنافُسِـــيّة؟ لـــم تُقدم الصينُ بعدُ التكنولوجيـــةَ ولا المنتجات الإلكترونية التي تُغَيِّر العالم، والتي تعد ســـمة مميزة للاقتصاد المتقدم، لكنّها سَـــتَفْعَل. فالعبقرية التي انْصَبَّت حتى الآن على إنشـــاء مصانع كبيرة لن تلبَث أن تَتَجَلّى في منتجات عظيمة وأَسماء تجارية كبيرة تقدم إلى العالم أنواعاً وتحسينات لاتُضاهى. وسوف تُضطر اليابان إلى اقتسام رفوف السّـــلع الإلكترونية الراقية ومحلات التصوير، وسَتُنافس الصينُ فرنسا وإيطاليةَ في سوق الإكسسوارات الفاخرة؛ وستواجِه كورية صعوبةً في بقائها متقدمةً على الصين في بناء السُّفُن وتَصْميمها.

وقد تجد الأُمَمُ تَقَدُّمَها على الصين يَتَلاشى فَجأة بِتَحَرُّك شخص واحد. ففي أيار/ مايو ســـنة 2004م، انضم ستيف تشِن Steve Chen – وهوأحد أهمِّ روّاد تصميم ســـوبر كومبيوتر في الولايات المتحدة– إلى شـــركة جلاكتِك كومبيوتنج شِنْزهِن Galactic Computing Shenzhen Co.، Ltd.، وهي الشركة التي يدعَمُها مُسْتَثْمِرو هونج كونج وكثيرٌ من جامعات الصين. وإن المشروع الذي يهدف إلى إنتاج سوبر كومبيوتر عالمي في الصين، عَرَضَ كومبيوتر – حاسباً – سريعاً، تكفي ســـرعته لأن تضعه ضمن أســـرع 250 كومبيوتر فـــي العالم. وقال ديفيد كِيْس David Keyes، أستاذ الرياضيات التطبيقية في جامعة كُلَمبية لصحيفة نيويورك تايمز New York Times: «أما الزّخم (في ســـوبر كومبيوتر)، فإن الصين هي البلد الأســـرع ارتقاء في العالم». وأبرزت صحيفة شاينة تُدِي (الصين اليوم)China Today في تشـــرين الأول/أكتوبر 2004م عنواناً رئيساً يقول إن «الصين ســـتقود قطاع العمل في سوبر كومبيوتر»، وأعلنت الصحيفة أن الصين قد تكون موطن السوبر كومبيوتر الأسرع في سنة 2005م، وأن «الدولة ستحتفظ بجميـــع حقوق الملكية الفكرية لمُعالج البَيونِـــك bionic والتطبيقات المتعلقة به». وقد درس تشِن، الذي هاجر إلى الولايات المتحدة من تايوان سنة 1975م دراساته العُليا في جامعة إلِنوي Illinois ثم عمل فيما بعد عند كراي ريسيرتش الرائدة في

بحوث السوبر كومبيوتر supercomputer pioneer Cray Research. قال تشين للتايمز: إنه انضم إلى الشركة الصينية لأن رأس ماله الذي يمكن أن يستثمر في السوبر كومبيوتر قد نضب في الولايات المتحدة.

وثمَّة طرق أخرى تُشعِرنا أن الوقت ضيق. قد تظهر الصين بين عشية وضحاها أكبر صانع وأكبر مستهلك في العالم للسينما، وألعاب الكومبيوتر، وبرمجة الكومبيوتر، والموسيقا. وإن جُلَّ ما تحتاج إليه هو قليلٌ من حرية التعبير وانضمام الموهبة الصينية إلى شركات الإعلام العالمية. وقد سمحت الولايات المتّحدة أول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 للشركات الصينية بدخول مشاريع إنتاج تلفزيوني مشتركة مع شركات أجنبية، نحو: فياكُم Viacom، وسوني Sony، ونيوز كورپ News Corp.. وفي ضوء تسهيلات اللغة الإنجليزية المتنامية في البلاد، وإن تراث القرون الصينية من الحكايات والأداء التقليدي ستجد طريقها إلى وسائل الإعلام الحديثة، كإبداع رائع وتكريس أَخَّاذ للممثلين الصينيين، فتنتقل إلى وسائل ترفيه عالمية. وستدخل الصين، شيئاً فشيئاً، بيوت العالم، وأماكن العمل، وستشارك العقول مشاركة متزايدة. ولن يكون هناك شيء مادي، أو ثقافي، أو تعليمي لا تطاله ذراع بلد هي أكثر البلاد ازدحاماً بالسكان في العالم. وإذا أرادت أمريكا أن يبقى إنتاجها فعالاً، ينبغي عليها أن تبقي مهاراتُها، وثقافتُها الرفيعة، وبراعتها التَخَيّلِيّة في مستوى عالمي، وأن يكون كلُّ ذلك في كلِّ يوم أفضل من اليوم السابق. يجب أن تُصبح أمريكا ذاتها مكاناً جديداً.

## ابْتِسامَة بالإكراه

أنَّى للولايات المتحدة أن تتكيف مع تحدٍ منافس له قوة لم يسبق لأمريكا أن واجهتها؟ فهل يكون نَقْل المَوْهِبة، والتكنولوجية، ورأس المال جزءاً من ديناميكية لا مناص منها؟ أم أن للولايات المتحدة، أو لأي بلد آخر، قوة لتشكيل مستقبلٍ ينعم فيه الجميع بالرفاه؟

فالأمريكيون الذين يبحثون عن الجواب وعن عمل يجب عليهم أيضاً أن يجدوا سبيلاً يجعل قيادة أمريكا تَرى أن كلَّ وَمْضَةٍ من نهضة الصين تَسْتحق اهتماماً وطنياً مثل الجَلَبَة التي تَجري على النقاط السياسية الساخنة الأَوْضَح. وفي الوقت الذي تَلْتَفِتُ فيع جميع العيون نحو ما يُسَمَّى صِراع الحضارات بين الإسلام والغرب، فسوف يكون للصين الأَثَر الأعمق في العالم في المدى البعيد. وبرغم الهواجس التي تحدث بين وقت وآخر في مدن المعامل، والتعرفات التي تفرض على ما يُسْتَوْرَد في ذُرْوَة الموسم الانتخابي، فإن القادة الأمريكيين يميلون إلى رؤية نهوض الصين تحقيقاً لحلم دُعاة السوق الحرَّة، حيث يقود المستثمرون البلادَ إلى الثروة، والديمقراطية، والاعتماد السلمي المتبادل مع بقية العالم الحر.

إنها نظرية جميلة، وقد تكون صحيحة في النهاية. وليس ثمَّة دليل يمكن أن يُبْنى عليه تَنَبُّؤ مثل هذا. فأيهم في هذا العالم الواسع، شديد الوطنية، أو الديكتاتوري، أو الشيوعي-الرأسمالي يقدم سابِقَة تاريخية للأوطان؟ والجواب هو: ليس ثَمَّة بلد آخر، للأسف. فعندما يتعلّق الأمر بالصين، نَجِدُ التفاؤلَ ذاته ليس دائماً سبباً للتفاؤل.

ويَعمَل الرّسميّون الصينيّون جهدَهم لطمأنة العالم إلى أن الصين لا تُشكل تهديداً لأحد. وربما كان الإنجاز الأهمُّ للحزب الشيوعي الصيني هو أنه اكتشف، بعد سنوات اليأس المُتَعاظِم والشك، كيف يغرِسُ التفاؤلَ في الصين. ففي أرض ما زالت الكَثْرَة العُظمى من سكانها يعيشون يومهم في مأوى كئيب ومال شَحيح، يكون التفاؤل مورداً أساسياً، يتدفق حيث يُتَوَقَّع، عبر الصحافة التي تمسك الحكومة بزمامها، وحيث يجب على محرريها ومراسليها أن يَصفروا أنغاماً سعيدة.

خذ مثلاً جريدة سنج باو ديلي نيوز Sing Pao Daily News الصادرة في هونج كونج، فقد نشرت أن وزارة الدعاية قد أَصْدَرَت قبيل المؤتمر الكبير السادس عشر للحزب الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2004م، ثلاثين توجيهاً داخلياً لمراكز بيع الصحف الصينية تذكرهم بأن يقودوا العامة قيادة صحيحة

وأن يشـــجعوا الكتابة الإيجابية التي تذكر «قصصاً سعيدة عن أشخاص طيبين». وتلفـــت انتباه المنظمـــات الصحفية وتُنَبِّهها ألا تَنْشُـــر موضوعـــات عن مقدمي العرائـــض الذين يأتـــون إلى بكين بحثاً عن تعويض عن ضيـــاع بيوتهم. وَيَنْصَبُّ التفـــاؤل الذي ترعاه الدولـــة في مكاتب البلاد الريفيـــة والبلدية، حيث النماذج القياسية لمشاريع كبيرة – ما يزال كثيرٌ منها يبحث عن تمويل من مستثمرين في القطاع الخاص – فتجلس هذه النماذج فخورة على مكاتب المسؤولين.

ولا يتكلّم كلُّ قيادات الهاتفين لنظامهم في الصين اللغة الصينية الرئيســـة. فيتكلـــم كثيرون الإنجليزية، أو الألمانية، أو الفنلندية فقط، ويعملون في شـــركات غربية، يذرعون سوق الصين جيئة وذهاباً، أو يعملون في شركات استشارية كبيرة ترى الصينَ مكاناً تســـتطيع أن تقود منه عملاءها الكبار عبر طرق تغيير كاملة. وينتحب ويشـــكو مســـؤولو الشـــركات، في الوطن، من النُّظُم الحكومية المرهقة، وقوانـــين التوظيف، والمســـؤوليات القانونيـــة، وثِقَل التزامـــات الرعاية الصحية والتقاعد، ويشـــتكون، وكأن حكوماتهم هي ألـــد أعدائهم. بينما يتحول الإداريون التنفيذيون والعاملون في شركاتهم، في الصين، إلى صِنْف آخر فيصبحون، لفرط حرصهم على إرضـــاء الحكومة الصينية، عملاء غير رســـميين لوزارة الدعاية، ويربطون وجهات نظر شركتهم بالخطاب الرسمي الصيني.

وإن أحـــد معايير أثر آلة الأخبار الطيبة فـــي الصين يتجلى في ردود الفعل الآلية للمقيمين الغربيين في البلاد على الأســـئلة التي يطرحها الغرباء. فَاسأل، مثلاً، عن ســـجل البلاد في حقوق الإنســـان، الذي يعد ســـيئاً جداً بكلِّ مقياس غربـــي. أو اذْكُـــر أهوالاً وقعـــت – كالقمعَ الصارم في ميـــدان تيانمين، والقمع الوحشـــي لحركات الفلاحـــين الاحتجاجية، واحتلال التيبـــت والهيمنة الثقافية عليها، وعلاقات الصين الودودة مع أنظمة أجنبية بالغة في السوء (ومنها بورمة، وكورية الشـــمالية، والســـودان، وإيران) التي ترفضها الدول الكبرى الأخرى، أو الإخضاع العنيف الجاري في معظم الأحوال للمتدينين المتطرفين، ومنهم جماعة

فالــون فالنجنج Falun Gong وبوذيو التيبت، والروم الكاثوليك. وأفْصِح عن قلقك من الرقابة التي تمارســها الصين على الصحافة،وكيف تتابع وتحظر على مواطنيها استخدام الإنترنت والرســائل الهاتفية. صَرِّح بالحقيقة البسيطة بأن الصينيين لا يسمح لهم بأُسْرَة كبيرة. واسأل عن نظام الحزب الواحد في الصين، وذَكِّر المُسْــتَمع بأن الحزب الشــيوعي غير ديمقراطي ومتجدد باســتمرار. إنها مجرد قائمة قصيرة بالمســاوئ الشــائعة التي تُوَجَّه للصين، فالمواضيع لم تتغير كثيــراً مع الزمن. ولابُدَّ أنَّ هناك جانبًــا صينيًا لكل موضوع. ولما كانت الصحف هي الناطقة بلســان الســلطة، فإن الحكومة الصينية تملؤها بأجوبة عن الشك والرّيبة الغربية. وإن كثيراً من أسباب الحكومة يستحق بعض التأمل. وإن النظام الصيني يقدم، فيما يبدو، لســكان البلاد حياة أفضل. وتُبْرَزُ هذه الحقيقة دائماً لتبرير بطء الإصلاحات السياسية في الصين. وتبقى الصين أرضاً لقمع سياسي فولاذي القبضة ولِلُصوصية الحكومية الشاملة وبخاصَّة الحكومات المحلية. ولعل ما يثيــر انتباه الزائر الذي يتحدث مع الأجانب المقيمين في الصين، الشــمولية التــي يُرَدِّدُونها كالببغاوات لأقوال آلة الدعاية الحكومية الصينية. فيقولون: إنهم يشــعرون بالأمان في الصــين، وإن البلد يحتاج إلى الاســتقرار، ولا يحتاج إلى الديمقراطية. ويقولون: إن الفوضى هي ألد أعداء الصين، وإن الإصلاح السريع قد يُحَرِّض الفوضــى. ويقولون: إن حكومة الصينية لاتُهْمِــل الفقراء، ولأمريكا مشكلاتها الكثيرة أيضاً، نحو: الرغبة الوطنية لخوض الحروب.

ويقــول أحد الصحفيين الأجانب الذي يتكلم الألمانية: «إني ليدهشــني كيف يُقْنِعُك ذلك، فأنا صحفي، وأجد نفســي غارقاً في ما يريدون بَثَّه من رســائل. فالمشكلة هي أني بمجرد خروجي من البلاد أستطيع أن أرى الأمور على حقيقتها. لابد أن تُعطي الصينيين حقَّهم، إنهم بارعون حقّاً في لعبة الإشراك في الرأي.

إن هذا الضغط لإلحاق الآخرين بالخط السياســي للحزب يترك أثراً كبيراً في سُــبُل تَعامُل العالم مع نهضة الصين. إذ يُتَوَقَّع من الأمريكيين وســواهم من

المديرين التنفيذيين الأجانب أن يَتَمَلَّقوا التَّصويرَ[أو التلفيق] الصيني الرسمي للحقيقة، فالموضوعات المُهِمّة التي تَتَعَلّق بالاقتصاد، والأمن، والتجارة لا تُناقَش أبداً بالدقة التي تُناقَشُ بها في عواصم العالم الأُخرى. وتتوقع الحكومة الصينية من الأجانب الذين لهم أكبر المصالح في الصين أفضل سلوك. فالشركات ذات المصالح في الصين والتي تطرح موضوعات مفصلية تتعلق بالعوائق التجارية، وقيمة النقد، ومحاولات الحكومة الصينية التلاعب بالتجارة لصالح الشركات الصينية، أو تتساءل عما إذا كانت الحكومة الصينية تدفع رسوماً كاملة عن التكنولوجية، يمكنهم أن يتوقعوا أسوأ معاملة من مسؤولي الصين. معاذ لله أن ترفع الشركات الأمريكية أو الأُوروبية رايةَ احتجاج على تَرَدّي البيئة في الصين، أو حقوق العمال، أو الحريات الدينية. وقد تحدث المدراء التنفيذيون مراراً وتكراراً في مجالسهم الخاصة، وهمساً، عن العوائق الحكومية الكثيرة التي يواجهونها في الصين، وتراهم يطلبون ممن حَضَرَ ألا تروى أخبار تجاربهم تلك فهم ما زالوا في مفاوضات مع الحكومة الصينية ويخشون أن يقضي أيُّ شيء سلبي يقولونَه على آمالهم في الحصول على أي مكسب يأملون الحصول عليه من سوق الصين. وعندما تكون الشكوى أمراً لا بُدَّ منه فيجب أن تثار عبر المجموعة الغافلة لهيئات التجارة الخارجية أوعلى نحْوٍ غير رسمي من خلال قنوات دبلوماسية.

## مناورة الهجوم المثلث

إذا كان للأمريكيين أن يقدروا أهمية الصين حق قدرها فإن عليهم أيضاً أن يعترفوا بأن حقيقة أمريكا هي التي تجعل الصين قوية. فقادة العالم الذين يزورون كثيراً بكين اليوم يرافقهم بطانة من وزراء الصناعة، والتجارة، وأرباب الأعمال التجارية، يأتون إليها لِيُبْرِموا اتفاقيات تبلغ قِيَمُها بلايين الدورات. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إنهم يأتون أيضاً ليتحدثوا عن القوة، وليست القوة

لأنفسهم فحسب، وإنما ضد الولايات المتحدة. فأمام شكوى العالم الجادّة من الصين، فإنها تبقى البلد الوحيد الذي يستطيع أن يُشَكِّل الثِّقل الاقتصادي والسياسي الموازي للولايات المتحدة.

وعندما زار الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jaques Chirac الصين ثانية في تشرين الأول/أكتوبر سنة 2004م مع أربع وزراء واثنين وخمسين رجل أعمال فرنسي، تضمنت لقاءاتهم ذات المستوى العالي، كما هو متوقع، نقاشَ بيع زبدة الصناعة الفرنسية: القطارات السريعة، وطائرات الإيربَص، ووحدات الطاقة النووية، والمعدات العسكرية الثقيلة. (وحصل الرئيس الفرنسي على طلبات تُقَدَّر قِيَمُها بـ 4 بلايين دولاراً. لكن المحادثات تضمنت أيضاً مجموعة من المؤشرات رأت فرنسا فيها أن علاقتها بالصين تشكل حصناً ضد سيطرة أمريكا على العالم. وقد أوضح شيراك أنه لن يوجه انتقاداً علنياً لسجل الصين في حقوق الإنسان. كما أدلى شيراك بملاحظات مُبَطَّنَة، كانت موضع تقدير كبير ضد تايوان، التي فاتحت الحكومة الشيوعية أثناء زيارة شيراك في موضوع تخفيف الستمئة صاروخ التي توجهها الصين نحو الجزيرة.

وإن طبيعة التجارة اتخذت شكلاً معادياً لأمريكا، فقد ترأس شيراك والرئيس الصيني هو جيانتاو Hu Jiantao احتفالاً وقعت فيه هيئة الطاقة الذرية الفرنسية على إفادة وزارة العلوم والتكنولوجية الصينية من خبرتها الواسعة لتطوير برنامج لِنُكس Linux مفتوحة المصادر لاستعمال الكومبيوترات الشخصية، وأجهزة الكومبيوتر المحمولة، فيسمح للفرنسيين مساعدة الصينيين على التغلب على شركة مايكروسوفت الأمريكية وتقديم هدية للشعب الصيني تبشر بالخير عندما يحين وقت تسليم العقود لوحدات الطاقة الذرية.

وقال جان بيير كابِستان Jean-Pierre Cabestan، وهو خبير في شؤون الصين في المركز القومي الفرنسي للبحث العلمي في باريس French National Center for Scientific Research، قال في معرض حديثه عن

رحلة شـيراك إلى الصين سـنة 2004م لصحيفة إنترناشونال هيرالد تريبيون: «إن فرنسـا تحب أن تلعب الورقة الصينية ضد الولايات المتحدة. فعند شـيراك رؤية متعددة الأقطاب للعالم، والاقتصاد ركن مهم وحساس فيها».

غير أن فرنسـا ليسـت البلد الأُوروبي الوحيد الذي يلعب الورقة الصينية. ويقول ديفيد شامبو David Shambaugh، مدير برنامج سياسة الصين في جامعة جورج واشـنطن، «إن عرض العلاقات الأوروبية – الصينية وعمقها يثير الإعجاب، والأهمية العالمية للعلاقة تضعها في مجال يتَشَكَّل في الشؤون الدولية. ويقول شـامبو: إن تجارة أوروبا مع الصين تتسـارع بانتظام، وقد نمت 25 بالمئة سنة 2003م وارتفعت ثانية قريباً من 40 بالمئة سنة 2004م. فالاتحاد الأُوروبي والصين كلّ منهما يكون الشريك التجاري الأكبر للآخر، سيتبادلان بضائع قيمتها أكثر من 200 بليون دولار. وقد استثمر الأُوروبيون في سنة 2004م أكثر من 40 بليون دولار، ويُتَوَقَّع أن يزيدوا أكثر من 30 بليون دولار أُخَر. وتؤوي الصين اليوم أكثر من ثمانية عشر ألف شركة أُسِّسَت بأموال الاتحاد الأوروبي وإمكاناته.

وتجري فرنسـا وبريطانية العظمى، على الصعيـد الجيوبولِتكي، مناورات عسكرية مشتركة مع القوات المسلحة الصينية (وكذلك تفعل الولايات المتحدة )، ويُعِدُّ الاتحاد الأوروبي مزيداً من العمليات العسـكرية المشتركة. وما شيراك إلا واحداً من ستة عشر قائداً أوروبياً بذل جهوداً كبيرة لإنهاء المقاطعة الدولية التي تمنع بيع الأسلحة للصين، متجاهلاً حَذَرَ الولايات المتحدة من شراء الصين سلاحاً متقدماً قد تستخدمه ضدها، إن تحركت الصين بعمل عدواني ضدّ تايوان. ويقول شـامبو، تجدر الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي الصيني أجرى مئات الاتصالات مع أحزاب سياسـية في أُوروبا كلها على افتراض أن عند الأحزاب الاشـتراكية في القارة ما تُعَلِّمه للصينيين عن التطور السياسي والإصلاح.

فهل تكون شراكة الصين وأُوروبا أسهل من شراكة الصين والولايات المتحدة؟ والجـواب، هو ربما. فليس لأُوروبا أي انجذاب تاريخي أو سياسـي نحو تايوان، وهـي تلتزم التزاماً واضِحاً وصارماً بسياسـة صينٍ واحدة. وليس لدول الاتحاد

الأوروبي مصالح إستراتيجية تُذْكَر في آسيا، بينما نجد الولايات المتحدة على خلاف ذلك، فلها حضور عسكري قوي في آسيا والمحيط الهادي ولديها محذور إقليمي مهم، ومطالب غير قابلة للتفاوض.

ولعلّ الأهم من ذلك أن الصين وكثيراً من بلدان الاتحاد الأُوروبي يفقدون الثقة أكثر فأكثر بالولايات المتحدة. كانت الولايات المتحدة هي التي حثت الصين على التخلي عن حماستها الثورية والانضمام إلى التيار الرئيس من الدول الملتزمة بعالم مستقر، وتزدهر الصين اليوم في ظل الحال الراهن، وتعتمد رغبتها برفع مركزها على عالم أبعد ما يكون عن الاضطراب. فترى فرنسا، وألمانيا، ومُعْظَمُ دول الاتحاد الأُوروبي الصينَ شريكاً أكثر التزاماً باستقرار العالم من الولايات المتحدة، المُستعدة اليوم للدَّفع بعنف ضد النظم الدولية.

ويلاحظ شامبو أن فرنسا والصينَ تتزعمان الجهود لكَبْح جماح الولايات المتحدة من خلال منظمات دولية، كالأمم المتحدة، وتكوين عالَم مُتَعدّد الأقطاب. وتليهُما ألمانيا، وإسبانيا، والدول الإسكندِنافية.

وسواء اعتقدت أن الولايات المتحدة كانت مُحِقَّة في شنِّ حرب على العراق أم لا فإنك تستطيع أن ترى السببَ الذي يجعل كثيراً من الدول الأُوروبية حذرةً في تعاملها مع الولايات المتحدة اليوم. لقد التزمت الولايات المتحدة ببرنامج عمل يركز على الاحتواء .بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، انضمت به مع أُوروبا الغربية في جبهة موحدة ضد الشيوعية السوفيتية. وكان منطقياً أن يفترض العالم أن تبقى سياسة الولايات المتحدة الخارجية ثابتةً مع إدارات أمريكية وأكثريات تشريعية مختلفة. وقد تغيّر ذلك عندما بدأت الولايات المتحدة سياساتها التي أدت إلى الحرب الاستباقية على العراق. فالخوف من الموقف الأمريكي يتجَلّى في الطريق الأمريكي إلى الحرية، وأنه قد شُقّ بالدبابات، والصواريخ، وقوافل القوات وليس بالتدرج الذي فكك الشيوعية على مدى أربعين سنة. وبِغَضِّ النظر عن صحّتها أو خطئها، فإن سياسة الولايات المتحدة الخارجية لم تعد ثابتة.

أمـــا الصين وحلفاؤها الجُدُد في الاتحاد الأُوروبي، فإنهم يَرَون أن محور أُوروبا – الصين يقدم خطة طوارئ لمواجهة التقلب الأمريكي.

وبينما يدعم الأُوروبـــيون نمو الصين الاقتصادي في عالم متعدد الأقطاب، ويجـــدون في شـــراكتها ثِقَلاً موازناً لهيمنـــة الولايات المتحـــدة، فإنهم يغامرون بمقايضة مجموعة من الأخطار المتوقعة التي يشكلها الأمريكيون بأخطار جديدة تشكلها الصين عندما تصير أغنى.

وبرغم أن تطلعات الصين العســـكرية الجيوبولِتكيَّـــة بعيدة المدى، أبعد من أفق هذا الكتاب، غير أن خطَر الطرح الأُوروبي تلخصها كتابات جون مِرشـــايمر John Mersheimer، المنظر السياســـي ذو النفوذ القوي من جامعة شيكاغو، الذي ينادي بمدرســـة «واقعية» للعلاقات الدولية، تهدف إلى معرفة الأبعاد التي تصلهـــا الدول، كبيرها وصغيرها، في إظهار الحدود القصوى لقوتها، بما يضمن بقاءهـــا. أخذ مِرشـــايمر بنظرة تاريخية طويلة لسياســـات القوة في كتابه The Tragedy of Great Power Politics الـــذي نُشَـــرَ ســـنة 2001م، والذي يقول فيه إن القوى الكبرى تدأب لممارسة هيمنة عسكرية على مجالات نفوذها، وتبحث باستمرار عن أساليب لاستعراض قوتها أمام منافسيها. وإن قدرة الصين على إظهار تحدٍّ عســـكري مُقْنِع للولايات المتحدة ما زال بعيدَ المَنال. (وقد خلص تقريرٌ صدر مؤخراً عن وزارة الدفاع الأمريكية إلى أن قوة الصين العســـكرية لن تعادل قوة تايوان الصغيرة قبل سنة 2006م). غير أن البروز الاقتصادي السريع للصين يُحَوِّلُ آلتَه العســـكرية إلى قوة قتالية أغنى، وأفضل تجهيزاً، وأكثر تطوراً في تكنولوجيَّته، كما يُعطي البلد نفوذاً أكبر في صياغة علاقاتها الإســـتراتيجية مع الـــدول الأخرى. وقد ضبط الأثـــر المُهَدّئ لقوة الولايات المتحدة العســـكرية الطاغية في شـــمال شـــرق آســـيا النزاعَ المســـلَّح لفترة طويلة. ومع بروز الصين وأوروبا، يصبح السلام متوتراً تَوَتُّراً خطيراً.

## الصين تَقْتَفِيُ أثَرَ قَدَم أمريكا في آسيا

لابُـدّ أن تكـون علاقة الصين بأوروبـا موضوعاً ضاغطـاً على الأمريكيين والأوروبيين. غير أن المجموعتين ينبغي أن يتَنَبَّها أيضاً إلى دور الصين في آسيا أيضاً. فقد أعلنت حكومة الصين في السنوات الأخيرة، أن اهتمامها ينحصر في «نهضة سـلمية» وليس في هيمنة إقليمية. وقد قدم مسـؤول كبير في السياسة الخارجية في الحزب الشـيوعي إلى الدول الآسيوية الأخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، في اجتماع دولي في منتجع صيني في جزيرة هاينان Hainan، تصـوراً عن المنطقة «فتنهض مجتمعة» في سـلام وازدهـار. فرأت بعض الدول الأخـرى في لغته لهجـة هجومية واضحة، تُذَكِّر بالمطالـب المماثلة الزائفة التي طرحها مرّة الإمبـرياليون اليابانيون في آسـيا، ثم طرحها بعد ذلك الجيل الأول من العقائديين الشيوعيين الصينيين.

وتلجأ الحكومة الصينية، العالمة بعَصَبِيَّة جيرانها، إلى تكرار نواياها السلمية في العَلَن. وانضَمَّت الصين، سنة 2003م، إلى الأعضاء العشرة في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN في إعلان اتفاقية صداقة وتعاون، فوافقت الصين على إجراءات لتفادي التلويح بالضغط العسكري في عدة نزاعات إقليمية قديمة العهد مع بلدان جنوب شـرق آسـيا. وافقت الصين أيضاً علـى إجراء مناورات عسكرية مع بلدان هذه الرابطة.

غير أن الاتفاقات تذكي الشـك والرِّيبة في أهداف الصين النهائية أكثر من أن تكْبَحَها. فالاتفاقات الإقليمية ضمن آسـيا، كالتقارب الدبلوماسي مع أوروبا، تسـاعد الصين على إقحام نفسها في عملية تستطيع في النهاية أن تضعف أثر قـدم الولايات المتحدة الإقليمي. فالصين مُسْـتَعِدَّة لأن تضغط أزراراً حساسـة تَتَعَلّق باليابان. وقد مَنَحَت بكين في أواخر سـنة 2004م شـركات التنقيب إذناً بالتنقيب عن الغاز الطبيعي في منطقة من بحر الصين الشـرقية تتاخم، أو ربما تدخـل في منطقة الاقتصـاد البحري التي تعدها اليابـان منطقة يابانية. وبعد

المطالبة بالمنطقة، سارعت بكين إلى الدعوة إلى التفاوض، فأُقْحِمَت اليابان في نزاع سَيَخْتَبِر تصميمَ البلاد الصغيرة، السياسي والعسكري، ويعطي القيادة الصينية نقطة دعاية أخرى تذكي الشعور المعادي لليابانيين.

وأصبحت الصين الجائعة، في هذه الأثناء، أكبر سوق لبضائع بلدان آسيوية أخرى. فإذا استبعدت الطلب الصيني المتزايد على بضائع جنوب شرق آسيا الغنية بالموارد، وعلى منتجات عالية التكنولوجية تنتجها خطوط الإنتاج في شرق آسيا، ولا يبقى لبقية آسيا أي نمو تصديري يذكر. ويجب أن تضاهي تجارةُ الصين مع جنوب شرق آسيا، سنة 2006م، تجارةَ المنطقة مع الولايات المتحدة التي تبلغ 120 بليون دولار.

وإذا نظرنا إلى علاقة الصين بإندونيسيا، رابع بلد في العالم في كثافة السكان ويبلغ عدد سكانها 200 مليون نسمة، ولها تاريخ عداء طويل مع الصين، فإننا نلمس مدى تغير شكل الصين في المنطقة. فلقد شهدت إندونيسيا ثورات سياسية عنيفة في ستينيات القرن العشرين، ألقيت اللائمة في معظمها على الصين الشيوعية لتدخلها في سياسات إندونيسيا الداخلية وهي البلد الذي يدين معظم سكانه بالإسلام. فكانت إندونيسيا مسرحاً لتظاهرات كبيرة وكثيفة ضد الصينيين، استهدفت 1 بالمئة من سكان البلاد المنحدرين من عِرْق صيني الذين عاشت أُسَرُهُم في إندونيسيامنذ مئات السنين. ولما ظهرت الصينُ مُحَرِّكاً اقتصادياً قويّاً في جنوب شرق آسيا، ونموذجاً للتنمية الاقتصادية، لم تَخْتَفِ الهجمات التي استهدفت الإندونيسيين من أبناء العرق الصيني في السنوات القليلة الماضية.

ولم تَكُن نهضة الصين نعمةً على إندونيسيا مثلما كانت على جيرانها. فَفَقَدَت إندونيسيا كثيراً من أعمال تجارية منخفضة الأجر في صناعة الأحذية، والثياب، وخطوط تجميع المنتجات الإلكترونية التي انتقلت إلى مصانع الصين. ولم تتمكن إندونيسيا، برغم إصلاحات السوق الطموحة، من جذب شيء من الاستثمارات

الأجنبية التي تَتَدَفَّق على الصين. وسمحت إندونيسيا وشركاؤها في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا للصين الانضمام إلى المحادثات الإقليمية.

وإن أحد أهداف الصين، من بين كل هذه النشاطات الأساسية هو، أن ترفع النفوذ الأمريكي عن آسيا؛ غير أن الطريق طويلٌ أمام الصين. فللولايات المتحدة وآلتها العسكرية ارتباطات قوية في المنطقة، تتضمن موظفين بلباس نظامي يعملون في الفلبين، واليابان، وكورية الجنوبية، وحِلف مع الهند وباكستان؛ وتخطط الآن لإعادة ارتباطاتها بالعسكريين الإندونيسيين، وهم من أكبر جيوش العالم. فالمباراة الصينية – الأمريكية في آسيا صِراعٌ بطيءٌ على السلطة، لكنَّه جارٍ.

## نزعات عدوانيّة

إن القومية الصينية، كما ذكرنا فيما سَلَفَ، تنمو موازيَةً للعَوْلَمَة الصينية. وتبدو أَبواقُ دعاية الدولة موجهةً نحو تحضير الجو لمطالب إقليمية في المستقبل، وهي مصدر دائم للتوتر الدبلوماسي.

وأما لهجة الصين في موضوع تايوان، فإن استعمال القوة فيها واضح لا لَبْسَ فيه. وقد دعم قدرةَ الصين على متابعة هدفها المرجو بالتوحيد نُمُوُّها الاقتصادي، ودخولها القوي في الاقتصاد العالمي. فَلَم تَلْقَ الصينُ القوية في اقتصادها صعوبةً كبيرةً في جذب دبلوماسية العالم إلى مواقفها. وقد جَذَبَ التقدُّمُ التكنولوجي الصيني شواطئَ تايوان لتصبح في مَرْمَى الآلة العسكرية للبر الرئيس. وتُصَرِّح الصين بحَزْم أنها على استعداد لاستعمال القوة ضد تايوان إنْ دَعَت الحاجةُ إلى ذلك. والحقيقة هي أن الصين قد حددت مجموعة واسعة من الظروف التي تُخَوِّلُها شَنَّ هجوم على تايوان، غير أن هذه الظروف غامضة حتى أنها تكفي لتبرير الغَزْوِ في أي وقت. وإن من بين تلك الظروف إعلان تايوان رسمياً استقلالها، وتَدَخُّل قوَّة أجنبيّة في شؤون تايوان الداخلية، أو قيام عصيان مَدَني في الجزيرة. وعندما احتشدت جموع المتظاهرين الغاضبين في شوارع

تايبي Taipei في ربيع سنة 2004م بعدَ انتخابات وطنية متنازع عليها، عكست صحافة البر الصيني القلق الذي أبدته القيادة الشيوعية التي أعلنت عن تأجيل حَقِّها في غزو تايوان لإعادة النِّظام.

وإن التصريحات التي تميل أكثر إلى القتال تَظْهَر عادة في الصحف الناطقة بالصينية، وصارت البلاد مؤخَّراً تُقَعْقِعُ بالسيوف على صفحات الطبعات الإنجليزية من جريدة تشاينا دِيْلي China Daily؛ فقد جاء في زاوية صوت القراء أن «أمريكا تملك القدرة الصناعية وتملك اليابان التفوُّق التكنولوجي إلى جانب المال لتحسين نظام دفاعها الصاروخي النَوَوِي خلال السنين العشر القادمة. وعندما يَتِمُّ لهم ذلك، فسوف يَجِدون طَنّاً من الأسباب التي تدعوهم للهجوم على الصين. ومهما رَجَوْناهم الحِفاظ على السلام في عالمنا فلن يستجيبوا أبداً». وجاء كلام في زاوية رأي، رداً على أقوال جاءت من تايوان في تشرين الأول/أكتوبر سنة 2004م. «إن وعد الصين /بالنهضة السلمية/يعني أنها عندما تكون قوية بما يكفي لتأخذ جميع الكرات الزجاجية فإنها لن تتصرف تصرف المُهَيمن وستكون مُنْصِفَة في تعاملها مع بقية أبناء البشر. وحتى في ذلك الوقت، فإن الصين ستستمر في التصرف كعضو مسؤول في المجموعة الدولية، تُعامِلُ الدولَ، غَنيها وفقيرها، وكبيرها وصغيرها، أَسْوَدَها وأَبْيَضَها بالتساوي».

عَزَفَ الكاتب على نغمة تذكر بالنثر الدعائي المُنَمَّق في مرحلة ماو، ومضى في خطابه إلى القول: «على المرء ألا يخلط بين وعد ينبئ بحسن النية وبالنهضة السلمية، وبين المواقف الجبانة وغير المبدئية التي تفشل في مقاومة عدوان يشنه عدو متفوق تكنولوجياً والسماح للغازي باختيار الزمان والمكان لمواجهة عسكرية استباقية. وهكذا، فإنه تفكير مشَوَّش وكلام ملَغْثَم «ضرب لكي يعطى اسم مغال في القومية لادعاء الصواب هذا».

وترى وزارة الدفاع الأمريكية، في تقييمها لقوة الصين العسكرية الذي أجرته سنة 2004م، في تصعيد الضغط على تايوان دليلاً على ثقة الصين الزائدة في قدرتها على النجاح في الاستيلاء على الجزيرة إنْ هي قامت بتلك الخطوة.

وثَمَّة بعض من أسباب عَمَليَّة تدعو إلى الاعتقاد بأن الصين الأغنى ستصبح أكثر توكيداً لأهدافها. وتبني الصينُ شبكةً عالميةً من شركات التعدين والنِّفط، وسوف ترى الحاجة إلى ضبط الطرق البحرية العالمية التي سيسير فيها ما تحمله السفن من سلع غالية. وسرعان ما تصل خطوط أنابيب النِّفط الجديدة إلى الصين من تايلاند، ومن روسية، وسيتطلب ذلك منها تصميماً على أن تضمن أن هذه الخطوط لن تُقْطَع لأسباب سياسية.

ولن تؤدي زيادة قوة الصين على الساحة الدولية، بالضرورة، إلى توسع أطماعها العسكرية، أو دفعها إلى مواجهةٍ مع الولايات المتحدة. فالدبلوماسية البارعة تستطيع أن تُدْلي بِدَلْوِها لِتَحُول دون اندلاع حريق. وإن اعتماد أحد الاقتصادَيْن الصيني والأمريكي على الآخر سيؤدي حتماً إلى خلق مُرتكزات قوية للتَّعَقُّل. غير أن الرشاد السلمي قد يكون له تَبِعات مهمة. فبينما تُساعِدُ قُوَّة الصين الاقتصادية الجديدة على اكتساب قوة جيوبوليتيكية – علم السياسة الطبيعية –، فإن قوتها السياسية الناميَة وحُضورُها الاستراتيجي يُعِيقان قدرة بقية العالم على إجبار المنافسة الصينية للرضوخ على أرضٍ اقتصادية مستوية.

وقد يرى الفرنسيون مصالحهم مع الصين أعمق مما هي مع الولايات المتحدة في هذه السنة، وقد تختار الولايات المتحدة أن تستخف بفرنسا لصالح ارتباطاتها الخاصة بالصين. فهل تقضي مصلحةُ فرنسا الاقتصادية حقّاً أن تستعمل الصينيينَ ضد الولايات المتحدة؟ وهل من مصلحة ألمانيا أن تضع ثِقَلها كلَّه في المنافسةِ لكي تَكسب التجارةَ مع الصين وتحول دون أن تفوز بها اليابان؟ فالتنافس العالمي على رضا الحكومة الصينية يعني أنه لن يكون ثمَّة جبهة موحدة لسيادة القانون، والالتزام بمنظمة التجارة العالمية، أو فرض عقوبات ضد حكومة تجبر الشركات على تحويل براءات اختراعها. ولن يكون جهد يمكن تشغيله للضغط على الصين في قواعد البيئة، وحقوق العمال، أو ربما في أطماعها الإقليمية.

وطالما ترتهن الصين بلايين العالم في بَرِّها الرئيس، وتُسَخِّر حكومات العالم وأعماله التجارية لخدمة رسالتها، فهل يتَوَقَّع التايوانيون، مثلاً، أن يطلق بلدٌ ما مِدْفعاً لصالحهم إذا قررت الحكومة الشيوعية غَزْوَهُم؟ هذا أمرٌ يُشَكُّ فيه. وكم سيعَضُّ الصينيون أطراف منطقة الفلبين، أو إندونيسيا، أو كورية الجنوبية، أو اليابان قبل أن تتحرك السفن الحربية الأمريكية أو الأُوروبية؟ فبينما نَجِدُ تَنافس الدُّوَل الأُخرى على مزايا اقتصادية وسياسية تُكسِبُهم صفقات وأصدقاء صينيين، نرى الصين تُعَزِّز قوتها المخيفة، وتدعمها بدولارات الاستثمارات الأجنبية، وأفضل تكنولوجيا في العالم، وقوى إستراتيجية جديدة. لا تواجه الصينُ صعوبةً تُذكَر في وَضْع قواعد اللعب، ولاتواجه صعوبةً في خَرْقِها.

## الطبخ على الغاز

وتُوَظِّف الصينُ ثَرْوَتَها الوطنية بطرق قد تأخذ المنافسين على حين غرّة. فقد نَشَرَت صحيفة تشاينا ديلي قصة في أيلول/سبتمبر 2004 كان عنوانها «البرُّ الرئيس الغنيُّ بالنقد والفقير بالسّلع في فورة التسوق» أعلنت فيها عن بداية «مسيرة تَمَلُّك في ما وراء البحار تُغَذّيها احتياطياتٌ ضخمةٌ بالقطع الأجنبي، وحاجة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية». ويصف مقال الصحيفة الحكومية استعمال احتياطي الصين من الدولارات الأمريكية الذي يبلغ 500 بليون دولار صندوقاً حربياً لاكتساب الشركات الأجنبية، وبخاصّة شركات الموارد والسلع. فقالت الصحيفة: إن الشركات الصينية التي تملكها الدولة أنفقت 5 بلايين دولاراً على الأقل على حقول النِّفط والغاز في السنين العشر الماضية، ووظفت 550 مليون دولار أُنفقت مؤخراً للاستيلاء على مصفاة نِفْط كورية جنوبية دليلاً على استعداد الصين الجديد لشراء شركات كاملة في الخارج.

وتابع المقال وصفه لمقدار المال الذي سيكون عند شركات الحكومة الصينية إذا ما وضعت قوائم مشترياتها، فقال: «عند شركات البر الرئيس سيولةً نقديةً

كافية لتجني 10 بلايين دولار أكثر من منافسيها، وهذا مبلغ يكفي لشراء شركة مثل وودسايد بتروليوم Woodside Petroleum، وهي أكبر شركة للنفط والغاز في أستراليا، وشركة أنُكال أند ديفون إنرجي الأمريكية Unocal and Devon Energy of the United States، «وتبحث شركة بتروتشاينا Pet-roChina، في هذه الأثناء، عن موجودات النِّفط التي تملكها إنكانا EnCana، وهي أكبر شركة كنديَّة للتنقيب عن النِّفط والغاز في إكوادور، وتقدر أُصولُها بأكثر من 1.5 بليون دولار أمريكي. فالمال لايُشَكِّل عقبةً لشركة بتروتشاينا، التي جَنَت 8.5 بليون دولار أرباحاً في السنة الماضية». وتَبِعَ سياسةَ التجريب التي نتَجَ عنها إصلاحٌ اقتصادي مع مرور الزمن، دُخول الصين مياهاً دولية مشتركة بتَصْميم قبل أن تَخْطُوَ خطوات أكبر. وقد اشترت شركةٌ صينيةٌ وَحْدَتَي طاقة كبيرتين في أستراليا، ويَهْدف الشراءُ إلى معرفة سوق إمداد الطاقة المنافس.

وسيبقى اقتصاد الصين هجيناً من شركات خاصة وشركات كبيرة تملكها الحكومة في صناعات أساسية كتوليد الطاقة، والتنقيب عن الموارد، والنقل، وصناعة الشاحنات والسيارات، وشركات كبيرة تابعة للقطاع الخاص بارتباطات معقدة لا سبيل إلى الخلاص منها مع مسؤولين ووكالات حكومية. وستَسْتَمر الشركات الصينية ذات الارتباطات بالحكومة في اعتمادها على موارد الحكومة اعتماداً لا تضاهيه أكبر شركات القطاع الخاص العالمية.

وقد ساهم سيل الأموال من مصارف الصين، في الماضي، في تمويل الشركات المحلية العملاقة وتلتفت هذه الشركات الآن إلى اقتناء الشركات الأجنبية. حيث قدم اتحاد مالي لشركات تدعمها الحكومة الصينية عرضاً غير عادي قيمته خمسة بلايين دولار لشراء نوراندا Noranda وهي أكبر شركة تعدين في كندا، في أواخر سنة 2004م. وتضم المجموعة المالية عدة شركات تملكها الحكومة تسمح بنيتها بمقايضة شركات تبلغ ضعف الحجم، وتبقى الدولة الشريك المسيطر. وتضم المجموعة باوستيل Baosteel، وهي عملاقة تُقَدّر بعشرة بلايين دولار

وهي رابع شركة عالمية للفولاذ، وجيانكزي كوبر Jiangxi Copper، وهي أكبر شركات الصين في تنقية النحاس. وتستطيع المجموعة المالية الوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبي العالمي مع بقاء ارتباطاتها بالمصارف الصينية الحكومية. وتستطيع شركات التعدين العالمية الأخرى، نحو عملاقة النحاس الأمريكي فلبس دُدْج Phelps Dodge الحصول على المال بالطريقة التقليدية فحَسْب، بتبرير استثماراتها للمقرضين وأصحاب الأسهم من القطاع الخاص.

وليست الإستراتيجية الصينية ناجيةً من الأخطار. فقد يجد الشعب الصيني نَفْسَه مُرهقاً بعبء موجودات دَفَعَت شركاتُه العامة أكثر من قيمتها الحقيقية. وتستطيع هنا فَوْرَةُ الشراء من شركات التعدين التي ترعاها الحكومة، فتعطي الصينيين القوة لتحديد الأسعار في السوق الدولية، وضمان إمداداتها الخاصة. وقد كان في الاندفاع الذي شهدته سنة 2004م على سوق الأوراق النقدية الكندي، حيث تم تمويل نصف استثمارات شركات التعدين في العالم، مؤشِّراً إلى أن الصين تتجه نحو التبذير والصخب في الشراء. ولم يقف الأمر عند تحليق أسعار الأسهم، بل اندفعت شركات التعدين من جميع أرجاء العالم لتسجيل أسهمها ترقباً لازدهار متوقع سَبَّبَتْه هَجمة الصين.

وقد تجد الصين ذات الاقتصاد الكبير التي ما زالت ذروةً للأجزاء المحرومة أسباباً – بعضها اقتصادي وبعضها سياسي – لتتبع القوى الكبرى الأخرى وتعزِّزَ جيوشها. فإذا لم يُؤد اندفاع الصين إلى إنفاق بعض احتياطيها الهائل على الشركات والموارد الأجنبية إلى تحويل الصين إلى الشركة الاقتصادية التي تنوي الحفاظ عليها، حتى وإن فعلت، فإن الصين قد ترى الحاجة إلى إنفاق مزيد من أموالها في سوق السلاح العالمي.

إن نهوض الصين يعني أن على العالم أن يعتاد وجود قوة اقتصادية كبرى مختلفة. قوة تملك عدداً هائلاً من الناس هم أفقر من أولئك الذين يعيشون في بلاد تَفَوَّقَت الصين عليها. فإن ارتفاع المستوى الوطني للمعيشة في بلد كهذا،

مهما صغر، سيؤدي إلى تغيير هائل في حجم الاقتصاد الوطني.

ويُمكن سرد الحكاية بالأرقام كما هي العادة. تستطيع الولايات المتحدة اليوم أن تقول إنها أعلى البلاد دخلاً وأكبر البلاد اقتصاداً في العالم. أما إذا كان لدخل الفرد في الصين (معياراً يقاس بتعادل قوة الشراء) أن يتضاعف بين عشية وضحاها، فإن حجم اقتصاد الصين سيفوق من فَوْرِه حجم الاقتصاد الأمريكي. وستبقى الصين بلداً فقيراً جداً؛ وسيبقى دخل الفرد فيها يعادل دخل الفرد في بُتْسوانا Botswana، ويعادل ربع دخل الفرد في أمريكا. أما إذا ارتفع دخل الصينيين إلى نصف دخل الأمريكيين، وهو مستوى المعيشة الذي يصبو الصينيون إلى الوصول إليه في يومٍ ما، فإن اقتصاد الصين سيزداد ضعفين ونصف على الاقتصاد الأمريكي.

إن مستقبل مستوى الصين وثروتها النسبية يَجِلّ عن الفهم اليوم.